

اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا



بغض النظر عن فرص نجاح هذا الاتفاق وتطبيقه، فإن السؤال المطروح هو ما الذي دفع الولايات المتحدة وروسيا إلى التوصل إلى اتفاقٍ لوقف إطلاق النار في سوريا في هذا الظرف بالذات، على الرغم من سنوات من الحرب الأهلية، وحوالي سنتين من التدخل الأجنبي في البلاد من خلال الضربات الجوية. هناك خمسة عوامل، من المرجح أن تكون الأكثر تفسيراً للتوصيل إلى هذا الاتفاق.

أولاً، مخاطر اشتباكٍ بالخطأ بين المقاتلات الغربية والروسية في المجال الجوي السوري. وتعد حادثة إسقاط سلاح الجو التركي المقاتلة الروسية إنذاراً قوياً لمخاطر الاشتباك أو الصدام هذه. ثم لا يُنسى أنه، بصرف النظر عن التنديد بما سُمّته الولايات المتحدة التدخل الروسي في سوريا، فإن أول تحرك أمريكي كان الاتفاق مع روسيا على مذكرةٍ عسكريةٍ ميدانيةٍ لتفادي أي احتكاك أو اشتباك بالخطأ بين مقاتلاتها العسكرية في الأجواء السورية، في ظل تزايد عدد الطلعات الجوية ووتيرة القصف.

ثانياً، بعد أشهر من القصف الجوي المكثف، الغربي والروسي، بدعوى مكافحة الإرهاب، ولكن لكل طرف حساباته وأهدافه، اتضح جلياً أن استمرار المشهد الحالي يخدم التنظيمات الإرهابية، لأنها يخلط الأوراق، و يجعل القصف الجوي غير مجدٍ في أغلب الأحيان، فضلاً عن مساهمته في حركة مغادرة السوريين بلادهم قسراً، كما يعيق القصف عمل المنظمات الإنسانية وجمعيات الإغاثة الدولية. أضف إلى ذلك استعصاء الحل العسكري: لم تتمكن الأطراف الدولية المتناحرة في سوريا، عبر حلفائها، أو من خلال الضربات الجوية، من تغيير موازين القوى ميدانياً، والتي تبدو متكافئة بعض الشيء، فلا النظام قادر على سحق المعارضة، ولا الأخيرة قادرة على إسقاطه. ومشهد "لا منتصر ولا منهزم" لا يتوافق والاستراتيجيات الدولية المتنافسة في سوريا. ومع تعقد المشهد العسكري السوري، واحتلاله الحابل بالنابل، أصبح من الصعب، أحياناً، فهم العمليات العسكرية في البلاد وتقييمها. من ثم كانت الحاجة إلى هدنةٍ رسميةٍ، برعاية القوتين الأميركيتين والروسية لعزل

العناصر الإرهابية عن غير الإرهابية، ومحاولة غربة المشهد السياسي السوري، على معايير التنظيمات المتعددة التوجهات والنشاطات تتضح أكثر. وبالنظر إلى كل هذه العوامل، اقتنعت القوتان بضرورة التوصل إلى اتفاق يسمح لهما بتوقيف "المباراة"، ولو إلى حين محاولة ترتيب بيت، بل وبيوت حلفائهم المحليين، بمنهم متوفساً زمنياً لاسترجاع قواهم، ربما استعداداً لجولة مقبلة، ومحاولة لاحتواء التنظيمات الإرهابية، بتحديد موقعها وتموقعها بشكل أحسن، خصوصاً في حال التوصل إلى تهدئة على الجبهات الأخرى.

ثالثاً، بلغت حدة الاستقطاب الإقليمي مستويات عالية، نتيجة التصعيد السياسي بين دول المنطقة،

وفي مقدمتها السعودية وتركيا وإيران، وهو تصعيد يجد تعبيراته في حرب إقليمية باردة، فضلاً عن حربين ساخنتين (سورية واليمن). لذا، تسعى الفواعل الكبرى من خلال هذه الهدنة إلى تهدئة الأمور، عبر اتفاق لوقف إطلاق النار، كآلية لإدارة الصراع في الراهن، وكآلية تمهدية للمفاوضات بين الأطراف المتناحرة محلياً، مع إقصاء التنظيمات الإرهابية من أي حوار سياسي. وبالطبع، لهذا الاستقطاب الإقليمي تداعيات على بعض الدول، فالتوتر بين حزب الله اللبناني وال السعودية جعل الأخيرة تعلن وقف تمويلها تسليح الجيش اللبناني (تتولى السعودية تسديد ثمن شحنات من الأسلحة الفرنسية للجيش الفرنسي). وهذا أمر لا يخدم لا المصالح الفرنسية (المادية والسياسية) ولا الأمريكية (السياسية). فللقوتين مصلحة في استقرار لبنان، الحلقة الأضعف في المنطقة، خصوصاً في هذا الظرف الأمني العسير.

رابعاً، تهادي أسعار النفط يرهن تمويل الحرب في سورية، وتتخوف مختلف الأطراف، لا سيما الغربية، من تقلص بعض دول الخليج تمويلها للمجهود الحربي للمعارضة السورية المسلحة، خصوصاً أن هذه الدول متورطة في حربين في الوقت نفسه: في اليمن بشكل مباشر، وفي سورية بشكل غير مباشر.

خامساً، من الصعب قراءة هذا الاتفاق بمعزل عن الوضع في ليبيا، والتحضير لتدخل جديد فيها، في سياق قيام قوات فرنسية خاصة بعمليات عسكرية هناك. ما يعني أن للقوى الغربية المتدخلة في سورية، والتي يستعد بعضها للتدخل في ليبيا مجدداً، مصلحة في إبرام اتفاق حول وقف إطلاق النار، لاسترجاع أنفاسها هي الأخرى، والتحضير لعملية جديدة في ليبيا. فهي تعتبر عزل التنظيمات السياسية عن التنظيمات الإرهابية في سورية مسألة حيوية لتهيئة الأمور ولو إلى حين. وربما لاستنساخ العملية في ليبيا، قصد الحصول على إجماع حول اعتبار داعش جسداً غريباً في البلدين. فهي تعي، جيداً، أن التنظيمات الإرهابية عندما تخترق جسداً سياسياً مريضاً، تفسد التحليل، كما تفسد المقررات العملية لأي تسوية سياسية. إذ من الصعب على الفواعل الإقليمية والدولية المتناحرة في سورية أن تقنع غيرها بالتدخل في ليبيا، وهي غارقة في المستنقع السوري. ومن هنا، يمكن القول إن جزءاً كبيراً من القرار الدولي للتدخل في ليبيا يُحدد في سورية الآن. وكان التاريخ يعيد نفسه، ولو في اتجاه معاكس، فدعم روسيا النظام السوري هو جزئياً انتقام من القوى الغربية التي أسقطت نظام عمر القذافي، متتجاوزة الصلاحية التي منحها إليها القرار الأممي (من منظور روسي). أما اليوم فإن التدخل في ليبيا مجدداً (يدعوى مكافحة داعش هذه المرة) فمرهون بما ستؤول إليه الأمور في سورية، في الأسابيع والأشهر المقبلة.